المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
بمناسبة اليوم الدولي للطفلة

المنامة في 11 أكتوبر 2019

تشارك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العالم الاحتفال باليوم الدولي للطفلة في الحادي عشر من أكتوبر من كل عام، حيث يهدف هذا اليوم إلى التصدي لقضايا الفتيات والتحديات الفريدة التي تواجههن، كما أن هذا اليوم يعد فرصة ثمينة لتذكير الجميع بأهمية المساهمة في تعزيز وتمكين الفتيات حول العالم وإتاحة الفرصة لهن لإثبات قدراتهن وتحقيق تطلعاتهن المستقبلية في الوقت الذي تتعرض فيه الفتيات بمعظم دول العالم للعنف والاتجار والزواج القسري.

وقد حددت الأمم المتحدة موضوع هذا العام تحت شعار "قوة الفتاة بوصفها قوة عفوية وكاسحة"، وذلك للتأكيد على أن للفتيات القدرة على تغيير العالم في حال تم تمكينهن وتقديم الدعم لهن خلال سنوات التنشئة والمراهقة، حيث أن الاستثمار في تزويد الفتيات بالإمكانيات والقوة اللازمة سيعود بمستقبل أكثر عدلا وازدهارا باعتبارهن شركاء مع جميع أطراف المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتشيد المؤسسة الوطنية بما تم إنجازه على صعيد تضمين التشريعات الوطنية للنصوص التي تضمن حقوق الطفل بشكل عام وحقوق الطفلة والفتيات بشكل خاص، وبما يتوافق مع ما نص عليه الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة، حيث صدر المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1991 بشأن انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في نوفمبر عام 1989، كما صدر قانون رقم (19) لسنة 2004 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي عام 2002 صدر المرسوم بقانون رقم (5) بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تضمنت موادًا تركز على الحق في الصحة الإنجابية للفتيات وبخاصة فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة وحماية وظيفة الإنجاب، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة رقم (12) منه على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة"، وتوجت جهود مملكة البحرين في تحقيق مظلة متكاملة من الحماية لحقوق الطفل بشكل عام وحقوق الطفلة على وجه الخصوص من خلال القانون رقم (37) لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنها تعمل - بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقا لمبادئ باريس - على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الفتيات، كما تدعو الجميع إلى أهمية التعاون والعمل المشترك لترسيخ حقوق الفتيات ودعمها من خلال إقرار المزيد من القوانين ووضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية تحقيقا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".